

تشبث بريطاني أوروبي بالتفاوض حول العلاقة المستقبلية رغم العثرات السابقة

اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية يدفع الطرفين لتسريع وتيرة المفاوضات



عود على بدء

يبدو صعبا في ظل وباء كوفيد - 19 الذي يستأثر باهتمام الدول الأعضاء وبريطانيا، متقدما على بريكست. ويطالب الأوروبيون منذ عدة أشهر باتفاق واسع النطاق يترافق مع ضمانات جديدة تمنع بريطانيا من تحرير اقتصادها على المستوى الضريبي والاجتماعي والبيئي، كما يطالبون باحتفاظ صياغتهم بإمكانية الوصول إلى المياه البريطانية.

ولكن لندن تعتبر هذه المطالب مسرفة، وهي لا تريد أكثر من اتفاق تبادل حر تقليدي يحافظ على استقلاليتها على صعيد التشريعات، مع إمكانية عقد اتفاقات محدودة تتعلق بقطاعات معينة. وإزاء تعثر المفاوضات، يتصاعد القلق من الجانبين.

ورأت وزيرة الدولة الفرنسية للشؤون الأوروبية أميليه دو موشالين الجمعة أنه من الضروري "أن نستعد من باب الحيلة لفشل المفاوضات"، بحسب ما أوردت صحيفة سودويتشه تسايتونج الألمانية. وفي بريطانيا، دعا بنك إنجلترا المصرف إلى "الاستعداد" للخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. وحذرت شركة "نيسان" اليابانية للسيارات من أنه إذا فشلت المفاوضات، فقد تغلق مصنعها في المملكة المتحدة، الذي يوظف سبعة آلاف شخص.

الأوروبي شارل ميشال. وسيتمتع هذا اللقاء الذي يعقد عبر الفيديو التزاما بتدابير التباعد الاجتماعي لمكافحة انتشار وباء كوفيد - 19، بوضع حصة أولية للمفاوضات ومحاولة تحريكها.

صعوبة المفاوضات تركزت هذا الأسبوع على النقاط الخلافية مثل صيد السمك وشروط المنافسة التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي

ومن الحلول المطروحة تمديد الفترة الانتقالية وبالتالي فترة التفاوض لسنة أو سنتين، وبإمكان لندن تقديم طلب بهذا الصدد قبل نهاية الشهر، غير أن البريطانيين يرفضون هذا الاحتمال رفضا قاطعا.

كما بإمكان المفاوضات أن يقرروا تسريع المحادثات خلال الصيف للتوصل إلى اتفاق بحلول الخريف. وقال مصدر أوروبي "ندخل شهرا يفترض أن يكون مفصليا، إلا أننا في طريق مسدود". وتابع "لا يمكننا الاستمرار في ترقب بعضنا بريئة. ينبغي الآن إعطاء دفع سياسي، تحريك الجمود". ولكن هذا

يمكننا القيام به في إطار المحادثات عن بعد. من الواضح أن علينا تكثيف العمل من أجل تحقيق تقدم"، ملتقيا حول هذه النقطة مع وجهة نظر بارنييه.

وأفاد مصدر أوروبي مطلع بأن صعوبة المفاوضات تركزت هذا الأسبوع على النقاط الخلافية مثل صيد السمك وشروط المنافسة التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي، معتبرا أن "البريطانيين لم يعودوا يتظاهرون حتى بالتفاوض".

وتابع "لم يحصل أي مجهود من جانبهم، بل نهينا لنا أنهم تلقوا تعليمات بالمماطلة". كما قال مصدر آخر "إننا نتراجع في العديد من المواضيع".

وتبقى الهوة سحيقة في ختام دورة المفاوضات هذه وهي الرابعة منذ مارس.

وفي غضون ذلك تواصل بريطانيا تطبيق القوانين الأوروبية خلال المرحلة الانتقالية بالرغم من أن فرص التوصل إلى اتفاق مع الأوروبيين بحلول 31 ديسمبر تتراجع، وذلك بعد مغادرتها التكتل الأوروبي في 31 يناير الماضي.

وسمع فشل المفاوضات في تحقيق تقدم، يتركز الاهتمام الآن على "المؤتمر رفيع المستوى" المقرر عقده في يونيو بين رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس المجلس

لم يثن الجمود الحاصل خلال مباحثات المرحلة الانتقالية لندن وبروكسل عن التمسك بالمسار التفاوضي للتوصل إلى اتفاق ينظم العلاقة المستقبلية بين الطرفين، وذلك رغم التراشق بالاتهامات حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي هو المسؤول عن تعثر المباحثات أو بريطانيا.

بروكسل - أيدت بريطانيا والاتحاد الأوروبي الجمعة أسفهما لعدم تحقيق تقدم في المفاوضات حول العلاقة التي ستجمعها بعد بريكست، في ختام أسبوع جديد من المفاوضات، لكنهما متمسكان بإمكانية تفادي طلاق بلا اتفاق تكون له عواقب كارثية من جانبي بحر المانش.

وقال المفاوض الأوروبي ميشال بارنييه في مؤتمر صحفي في أعقاب أربعة أيام من التباحث عبر الفيديو "لم يحصل تقدم يذكر هذا الأسبوع". وحزن من أنه "لا يمكننا الاستمرار إلى ما لا نهاية على هذه الحال"، مشيرا إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق بحلول 31 أكتوبر، أي بعد أقل من خمسة أشهر حتى يتسنى للدول الأعضاء إبرامه بحلول نهاية السنة.

ولكن بارنييه استدرك بالقول "لا شك لدي باننا سننصل خلال الصيف أو في مطلع الخريف على أبعد تقدير إلى أرضية تفاهم". ويرى مراقبون أن فرص التوصل إلى اتفاق ينظم العلاقة المستقبلية بين الطرفين تتضاءل، لاسيما في ظل رفض لندن إمكانية تمديد المرحلة الانتقالية التي تنتهي في 31 ديسمبر. ومن المتوقع أن تقيم المملكة المتحدة مشاركتها في المباحثات مع التكتل الأوروبي في وقت لاحق لتقرر ما إذا كانت ترغب في مواصلة التفاوض أو الدفع نحو إتمام إجراءات بريكست دون اتفاق، وهو ما يخيف الأوروبيين والبريطانيين على حد سواء.

والجمعة، أفاد المفاوض البريطاني ديفيد فروست من جهته في بيان بأن التقدم "لا يزال مسدودا" لكنه أكد أن "لهجة محادثاتنا كانت إيجابية". وقال فروست "إننا على وشك بلوغ حدود ما

اتهامات لجيوش دول الساحل بانتهاك حقوق الإنسان في مواجهة الجهاديين

باماكو - تواجه الجيوش الوطنية لمنطقة الساحل الأفريقي (مالي، بوركينا فاسو والنيجر) تهمة متصاعدة بشان ارتكاب تجاوزات بحق السكان المحليين في مواجهة الإسلاميين المتطرفين.

وطرح الموضوع في جلسة مجلس الأمن الدولي الجمعة. ويثير هذا الملف قلقا واسعا منذ عدة أشهر، بالقرن نفسه الذي تثيره تحركات الجهاديين وأعمال العنف الدائرة بين المجتمعات المحلية في المنطقة.

وفي بداية أبريل، نددت بعثة الأمم المتحدة إلى مالي (مينوسما) بـ"تزايد الانتهاكات المنسوبة إلى تلك الجيوش الوطنية".

وتشجع انتهاكات حقوق الإنسان". ووفق ما أوضح دبلوماسي أفريقي في نيويورك، أرجأ الاجتماع المقرر في بداية مايو بطلب النيجر، العضو غير الدائم في مجلس الأمن، من أجل "منح وقت" لدول الساحل لتحضير أجوبتها. وتوجه الاتهامات إلى تلك الجيوش الوطنية في لحظة بالغة الأهمية تمر بها منطقة الساحل، فالأمم المتحدة تواجه تشكيكا من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن حول حجم بعثتها في مالي (13 ألف عنصر في منتصف يونيو).

كما أن فرنسا أعادت النظر في انخراطها في الساحل عقب مقتل 13 جنديا من قواتها في نوفمبر. فانخرطها في المعارك وحضور بعثة "مينوسما" التي يرتقب تجديد ولايتها، وكذلك القوة الإقليمية التي جرى إنشاؤها في 2017، لم يؤد إلى احتواء أعمال العنف التي أسفرت عن مقتل الآلاف ونزوح مئات الآلاف منذ 2012.

ووفق إبراهيم مايفا، الباحث في معهد الدراسات الأمنية في باماكو، جمعت فرنسا حلفاءها في منطقة الساحل في قمة انعقدت في مدينة بو الفرنسية (جنوب) حيث "ضغخت" عليهم من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة".

ويرى مايفا أن "حماية المدنيين لا تتعدى كونها هدفا يرتبط بالأولوية الأساس للقوات العسكرية (وهي إعاقة" الجهاديين. وكان الجنرال باسكال فاكوت، قائد قوة مكافحة المتطرفين الفرنسية، وصف التجاوزات المنسوبة إلى الجيوش الوطنية في مايو بأنها "غير مقبولة" ومن شأنها أن "تشكل تحديا لناحية مصداقية القوات".

وكان مدير قسم حقوق الإنسان في البعثة الأممية إلى مالي غيوم نغيفا قال إنه "جرى توثيق هذه الأعداء، كما الأسماء والظروف" التي رافقت العمليات. وفي منتصف مايو، توفي في زنزانات تابعة للشرطة في شرق بوركينا فاسو 12 شخصا أوقوا بتهمة التواطؤ مع الإسلاميين. وقال أقرباء لهم ومنظمات غير حكومية إنهم مدينون وقتلوا فور توقيفهم. وتعهد القضاء بإجراء تحقيقات.

وفي النيجر، وفق لائحة تم تداولها في أبريل لأشخاص مفقودين، ثمة شكوك حول مقتل مئة وشخصين على يد الجيش في منطقة تيلابيري (غرب). واعلنت وزارة الدفاع أن تحقيقا سيستج بالخصوص، وسط الإشادة بـ"مهنية" قواتها. وبموازاة ذلك، تنشر منظمات حقوقية لوائح بأسماء وصور أشخاص يتبين أنهم فقدوا بعد عبور الجنود. وغالبا ما يكون المفقودون من قبيلة الفولاني. وقال مسؤول في الجمعية المالية الفولانية

اليونان تلوح بمواجهة عسكرية مع تركيا

إثينا - هددت اليونان الجمعة بالحدول في مواجهة عسكرية مع تركيا في أحدث تصعيد بين البلدين حيث تتهم أثينا أنقرة بنهب ثرواتها وانتهاك سيادتها.

وأكد وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس، أن سلوك تركيا أصبح عدوانيا وأن بلاده مستعدة لأي سيناريو للدفاع عن حقوقها وحدودها بأي وسيلة لردع تركيا. وفي رد وصفه مراقبون بأنه حازم، قال بانايوتوبولوس إن بلاده مستعدة عسكريا لمواجهة تركيا وردعها.

وقال المسؤول اليوناني، في تصريحات "إننا لا نريد الوصول إلى هناك، لكننا نريد أن نوضح أننا سنقوم بكل ما يلزم للدفاع عن حقوقنا السيادية إلى أقصى حد ممكن".

ويأتي الرد اليوناني يأتي عقب تصعيد التركي رجب طيب أردوغان مؤخرا صحافيا في أنقرة صرح خلاله بأن بلاده وليبيا ستستمران في التنقيب عن النفط في المجال البحري اليوناني بشرق البحر المتوسط ومن جهته، حذر رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس قيادة الاتحاد الأوروبي من أن خطة تركيا لاستغلال احتياطيات الغاز الطبيعي المتنازع عليها في البحر المتوسط قد تؤدي

إلى تصعيد التوترات، حسبما قال المتحدث حكومي الخميس. وقال ميتسوتاكيس في مذكرة إلى رئيسي المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية تشارلز ميشيل وأورسولا فون دير لاين "لن يؤدي تصعيد تركيا إلى أزمة ثنائية فقط، بل كذلك إلى أزمة علاقات شاملة بين أنقرة وبروكسل". وتأتي هذه المستجدات بعد نشر تركيا خارطة تحتوي على مناطق محددة للتنقيب عن الغاز في مجال يمتد من ساحلها إلى حدودها البحرية مع ليبيا، وفقا لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية المثيرة للجدل، والتي وقعتها حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج مع تركيا في نوفمبر الماضي. وتقع المناطق التي حددتها تركيا للتنقيب عن الغاز والنفط قبالة سواحل جزر رودس وكارباتوس وكريت اليونانية. وبعض هذه المناطق، مثل تلك الموجودة جنوب كريت، هي جزء مما تقول اليونان إنه منطقة اقتصادية حصرية لها، لكن أنقرة ترفض ذلك.

ويدوره أكد جوزيب بوريل، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، والممثل السامي للشؤون الخارجية، متابعة الوضع على الحدود الجنوبية الشرقية مع اليونان وتركيا، بعد ما أعلنت الأخيرة أنها ستبدأ في استكشاف واستغلال أجزاء من الجرف القاري التابع لليونان، ونشر خارطة ترسيم حدود المنطقة، منها أماكن قريبة جدا من الجزر اليونانية. وتقول تركيا إنها تفعل ذلك استنادا على مذكرة التفاهم التي وقعها مع ليبيا قبل بضعة أشهر، وهي الاتفاقية التي لا يعترف بها الاتحاد الأوروبي.

أردوغان يقود نواب المعارضة من البرلمان إلى السجن

عنه بعد قضائه أكثر من عام في السجن نظرا إلى امتلاكه حصانة برلمانية. وقال بربر أوغلو خلال مؤتمر صحفي "في الأيام المقبلة، سأذهب إلى السجن لقضاء بقية عقوبتي"، مضيفا أنه "لم يُفاجأ" بقرار إسقاط عضويته في البرلمان.

ومن بين عدة قضايا كانت القضية الوحيدة التي حملت أبناء طيبة نسبيا تتعلق بانيس بربر أوغلو، حيث عوقب بالسجن 25 عاما بتهم "مساعدة منظمة إرهابية" و"التجسس" و"تسريب وثائق رسمية سرية"، لكن تم تخفيف عقوبته إلى خمس سنوات و10 أشهر في 13 فبراير الماضي.



أردوغان في مواجهة مفتوحة مع المعارضة

سحب مقعديهما في البرلمان لن ينجح في ترحيلنا وتهرب شعبنا".

وكانت محكمة الاستئناف العليا في تركيا قد أيدت الأحكام بالسجن في حق غوفن وفارس أوغلاري بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه أنقرة وحلفاؤها الغربيون على أنه "إرهابي".

ويشن حزب العمال الكردستاني تمردا مسلحا ضد الدولة في جنوب شرق البلاد منذ عام 1984.

وأما بربر أوغلو، فحُكم عليه بالسجن لنحو ست سنوات عام 2018 بسبب تسريبه للصحافة مقطع فيديو عن الاستخبارات التركية، لكن تم الإفراج

حزبه. وأما غوفن، التي أطلقت إضرابا عن الطعام في 2018 للمطالبة بفك عزلة الزعيم الكردي عبدالله أوجلان، فقللت كذلك إنها نقلت إلى الحبس في ديار بكر. وعُزبت بالكرديّة إن "المقاومة تعني الحياة".

ومن جانبه، أعلن نائب زعيم حزب الشعب الجمهوري تونجاي أوزكان على تويتر أن النائب عن الحزب أنيس بربر أوغلو اعتقل في إسطنبول.

وساد التوتر جلسة عقدها البرلمان في وقت سابق بينما أشارت خطوة إسقاط العضوية عن النواب غضبا واسعا إذ طرق نواب معارضون بقضياتهم على الطاولة خلال الجلسة ودعوا إلى الوحدة في مواجهة ما وصفوها بـ"الفاشية".

وندد زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو بالتحرك ضد بربر أوغلو معتبرا إياه خطوة جديدة باتجاه حملة اردوغان الأمنية المتواصلة في حق المعارضة منذ محاولة الانقلاب التي استهدفته عام 2016.

وقال كليجدار أوغلو على تويتر "سنواصل الكفاح من أجل الديمقراطية لاستعادة العدالة والحقوق والقانون".

وبدوره، ندد حزب الشعوب الديمقراطي بإسقاط عضوية نائبه الذي اعتبره "خطوة غير قانونية". وقال الحزب على تويتر إن "غوفن وفارس أوغلاري يمثلان رغبة الملايين